PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masry Al Youm**
DATE:	**22-June-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**550,000**
TITLE :	**Experts: An Increase in Fuel Prices Is Reflected in Other Goods**
PAGE:	**05**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Amira Saleh**

خبراء: زيادة أسعار الوقود تنعكس على باقى السلع

كتبت – أميرة صالح:

حذر الخبراء من اتجاه الحكومة لاتخاذ قرار بزيادة أسعار أى من المنتجات البترولية حاليا، ما يؤثر سلبا على أسعار المنتجات فى الأسواق، والتى تشهد حالة من الاستقرار فى الوقت الحالى.

وأكدوا أن استقرار الأسعار العالمية للسلع الأساسية والبترول ساهم فى استقرار السوق الداخلية، التى لا تتحمل أى زيادة فى الأسعار فى الوقت الحالى.

قال وائل زيادة، رئيس قسم البحوث فى هيرميس، إن تخفيض مخصصات دعم الطاقة فى الموازنة اعتمد على تراجع الأسعار العالمية للبترول، حيث تم تقدير الموازنة على أساس سعر برميل البترول بنحو ٧٠ دولارا. واستبعد «زيادة» اتجاه الحكومة لزيادة أسعار المحروقات خلال الفترة المقبلة، موضحا أنه لو تمت زيادة الأسعار ستكون محدودة ومقصورة على البنزين وليس السولار، ما يؤثر سريعا على تكلفة النقل، وبالتالى كافة السلع، موضحا أن أى تحريك محدود فى الأسعار إذا تم سيكون فى إطار تطبيق منظومة الكروت الذكية للبنزين. وأوضح أن تحول المصانع لاستخدام الفحم خاصة فى الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة سيؤدى إلى الحد من دعم الطاقة، وبالتالى كان أحد العوامل التى ساهمت فى خفض مخصصات الدعم إلى ٦١ مليار جنيه للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ بدلا من نحو ٧٠ مليار جنيه متوقعة بنهاية العام المالى الجارى.

فى سياق متصل، أكد حسن الفندى، عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية، زيادة أسعار السلع خلال الفترة المقبلة، موضحا أن هناك تراجعا فى الأسعار العالمية للبترول، فضلا عن تراجع أسعار العديد من السلع الأساسية فى السوق العالمية.

وأوضح أن ميزانية استهلاك المواطن من السلع كانت مستقرة خلال الفترة الحالية نتيجة تراجع الأسعار العالمية، مستبعدا اتجاه الدولة لزيادة أسعار الوقود، التى تؤثر سريعا على أسعار السلع فى الوقت الحالى.

من جانبه قال خالد فتح الله، عضو غرفة تجارة الإسكندرية، إن هناك استقرارا حاليا فى أسعار كافة السلع، إلا أن أى زيادة فى أسعار الوقود يكون لها أثر سلبى سريع على الأسعار. وأوضح أن زيادة سعر المحروقات خلال يوليو الماضى أدت إلى زيادة أسعار بعض المنتجات بنحو ١٠٪ نتيجة رفع أسعار الوقود وزيادة الأجور فى وقت واحد.

وحذر من الاتجاه لزيادة أسعار الوقود حاليا، لأنها تنعكس سريعا على أسعار المنتجات.